السياسة البريطانية تجاه فلسطين وأثرها على الصراع العربي الإسرائيلي في القرن العشرين

British Policy toward Palestine and Its Impact on the Arab-Israeli Conflict in the Twentieth Century

د. عبد الجبار رجا محمود خليلية

جمعية المؤرخين الفلسطينيين –فلسطين

Abduljabbar Raja Mahmoud Khalilia

Association of Palestinian Historians - Palestine

Odehabed801@yahoo.con

الملخص بالعربية:

تناولت هذه الدراسة السياسة البريطانية تجاه فلسطين خلال فترة الانتداب، بهدف تقييم دورها في تصعيد الصراع العربي–اليهودي، مع التركيز على إخفاقها في التوصل إلى تسوية عادلة تسهم في استقرار المنطقة. وتنطلق من سؤال رئيس: إلى أي مدى أدت السياسات البريطانية إلى فشل جهود التسوية وتصاعد المواجهة بين العرب واليهود في القرن العشرين؟

اعتمدت الدراسة على منهج تاريخي تحليلي، من خلال استقراء السياسات البريطانية وتحليل تفاعلات الأطراف المعنية، كالمجتمع اليهودي اليشوف، والقوى الفلسطينية، والدول العربية المجاورة.

خلصت الدراسة إلى أن بريطانيا أخفقت في تحقيق التوازن في التزاماتها تجاه الطرفين، مما أجج مشاعر العداء ضدها، وعرقل إيجاد حل سياسي شامل بسبب تشابك المصالح والطموحات المتباينة بين مختلف الفاعلين، بما في ذلك صعود المشروع الصهيوني، والانقسامات الفلسطينية، والتدخلات الإقليمية.

وتوصي الدراسة بضرورة مراجعة السياسات الدولية التاريخية، وخصوصاً البريطانية، والعمل على بناء تسويات عادلة تستند إلى الحقوق التاريخية والشرعية، لتجنب تكرار أخطاء الماضي في معالجة النزاعات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: إسرائيل، بريطانيا العظمى، حكومة الانتداب، سياسة الشرق الأوسط، فلسطين.

الملخص بالإنجليزية:

This study examines British policy toward Palestine during the Mandate period, aiming to assess its role in escalating the Arab–Jewish conflict, with a particular focus on its failure to achieve a fair settlement that could contribute to regional stability. The central research question posed is: To what extent did British policies contribute to the failure of settlement efforts and the intensification of Arab–Jewish confrontation during the twentieth century?

The study adopts a historical-analytical approach, based on examining British policies and analyzing the interactions of key actors, including the Jewish community in Palestine (Yishuv), Palestinian factions, and neighboring Arab states.

The findings indicate that Britain failed to maintain a balanced commitment toward both sides, which fueled resentment against its administration and hindered the development of a comprehensive political solution. This failure was further exacerbated by conflicting interests and ambitions among various actors, including the rise of the Zionist movement, internal Palestinian divisions, and regional interventions.

The study recommends revisiting historical international policies—particularly those of Britain—while emphasizing the need to build equitable settlements rooted in historical and legitimate rights, to avoid repeating the mistakes of the past in addressing modern conflicts.

Keywords: Great Britain, Israel, Mandate Government, Middle East Policy, Palestine.

المقدمة:

في النصف الأول من القرن العشرين، كانت بريطانيا تلعب دوراً أساسياً في تشكيل الأحداث والمصائر السياسية في فلسطين، وذلك في سياق إطار التنافس الاستعماري والتطورات الجيوسياسية الكبيرة التي تلت الحرب العالمية الأولى. وبعد انهيار الدولة العثمانية، أصبحت فلسطين تحت الإدارة البريطانية بموجب الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم عام 1922. وفي الوقت نفسه، تبنت بريطانيا وعد بلفور (1917) الذي تضمن دعماً لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، مما أدى إلى تغييرات جذرية في التركيبة السكانية والسياسية للمنطقة.

أدت هذه السياسة البريطانية إلى تفجير توترات وصراعات بين السكان العرب والفلسطينيين، الذين كانوا يسعون للحفاظ على هويتهم واستقلالهم، والمهاجرين اليهود الذين زادت أعدادهم بشكل ملحوظ بدعم من السلطات البريطانية. وقد شكلت هذه المرحلة الأساس للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث تميزت بتصاعد التوترات والاحتجاجات العربية، بالإضافة إلى اتخاذ بريطانيا قرارات وإجراءات كان لها تأثير كبير على مستقبل فلسطين، ساهم في تعقيد قضية النزاع في المنطقة.

السياسة البريطانية في فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين

في مطلع القرن العشرين، كانت بريطانيا العظمى تتصرف على الساحة الدولية كواحدة من أقوى القوى العالمية، مستندة إلى قوتها الاقتصادية وامتداد أراضيها. وبعد الحرب العالمية الأولى، تم فرض نظام الانتداب من قبل القوى العظمى على الممتلكات الشرق أوسطية التي

كانت تابعة للدولة العثمانية، مما أدى إلى نقل العراق وشرق الأردن وفلسطين تحت السيطرة البريطانية، بينما كانت سوريا ولبنان تحت السيطرة الفرنسية (سعادة، 1975، 9–10). وكان من المقرر أن تتم إدارة هذه المناطق باسم عصبة الأمم.

كما تتضمن نص الانتداب ما يُعرف وعد بلفور الذي أقر بالارتباط التاريخي للشعب اليهودي بفلسطين. وقد كانت مهمة بريطانيا هي تشجع إقامة وطن قومي لليهود وتحضير البلاد للحكم الذاتي، مع ضمان احترام الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين. وبالتالي، فإن تشكيل الخريطة الجيوسياسية الحديثة للشرق الأوسط لم يكن نتيجة لعمليات داخلية، بل كانت نتاجاً لمصالح وسياسات القوى العظمى (بوسعيد، 2004، 28). ومن جوانب عديدة، أدى رسم الحدود بشكل غير طبيعي إلى زيادة احتمالات الصراع في المنطقة، وهو ما لا تزال مستمراً حتى اليوم.

ومن المهم الإشارة إلى أنه على مدى قرون، كان العرب واليهود يشكلون جزءاً أساسياً من المجتمع العام في فلسطين قبل بروز الحركة الصهيونية (صايغ، 1966، 43). ومع نهاية القرن التاسع عشر، أدى تزايد الجالية اليهودية في فلسطين إلى نتائج متباينة. فمن جهة، صاحب ذلك تدفق الاستثمارات والمهنيين المؤهلين، مما ساهم في تطوير عدد من قطاعات اقتصادية، وتحسين مستوى الرعاية الصحية، وخلق فرص عمل جديدة للعرب. ومن جهة أخرى، أدى تضارب المصالح التجارية إلى تزايد الاستياء بين مختلف قطاعات السكان العرب الفلسطينيين بسبب الزيادة في عدد المستوطنين اليهود (عبوشي، 1985، 138). على سبيل المثال، أدت المنافسة من المهاجرين إلى تراجع الدخل وحتى انهيار بعض التجار والحرفيين العرب. وقد قوبلت خطة إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين، التي أعلنتها المنظمة الصهيونية العالمية عام 1897، برفض من القوميين العرب، كما كان الحال مع عملية شراء الأراضي من العرب من قبل الصهاينة. ومع ذلك، في تلك المرحلة، كانت هناك رغبة في تحقيق التعايش السلمي بين الشعبين على نفس الأرض، وحل القضايا الخلافية من خلال الحوار.

ولم يتم تحديد طبيعة إدارة المناطق الخاضعة للانتداب أو هيكلها الإداري المستقبلي على الفور. وبين 12 إلى 24 أذار/ مارس 1921، عُقد مؤتمر في القاهرة برئاسة وزير المستعمرات ونستون تشرشل، حيث تم مناقشة مستقبل العراق وفلسطين والعلاقات مع حاكم نجد، عبد العزيز بن سعود (عريف، 2021، 17). وقد تم التركيز بشكل خاص على منطقة شرق الأردن، التي أصبحت مركزاً للأنشطة المناهضة لفرنسا والمعادية للصهيونية من قبل القوميين العرب.

ويرى الباحث وضعت خلال مؤتمر القاهرة أسس التعامل مع القضايا الحساسة في المنطقة، بما في ذلك القضايا الإدارية والجيوسياسية.

وفي وقت سابق من ذلك الشهر، وصل الأمير عبد الله بن الحسين، أحد قادة الثورة العربية الكبرى، إلى المنطقة بهدف تجميع ميليشيا والتوجه نحو دمشق. وقرر المشاركون في المؤتمر دعوة الأمير لإنشاء إدارة في شرق الأردن والسيطرة على الاحتجاجات المناهضة لفرنسا والمعادية للصهيونية (محافظة، 1990، 60). وهكذا تحولت البلاد إلى منطقة عازلة بين فلسطين والعراق، ونتيجة لذلك تم تحقيق تقسيم واضح لمناطق النفوذ الفرنسي والبريطاني.

في الفترة من 28 إلى 30 آذار/ مارس 1921، أجريت مفاوضات بين تشرشل وعبد الله بن الحسين في القدس، وأسفرت عن التوصل إلى اتفاق مؤقت لإنشاء حكومة وطنية في شرق الأردن برئاسة الأمير، وقد تم منح هذه الحكومة استقلالاً إدارياً كاملاً، مع ضمانات مالية من المملكة المتحدة بمبلغ 180 ألف جنيه إسترليني لتعزيز أمن البلاد (الموسى، 1962، 252). كما تم التخطيط لإنشاء قاعدة عسكرية بريطانية ومطار في عمان لتحقيق هذا الهدف. وكان من المقرر أن تتم إدارة هذه الحكومة بالتعاون مع المندوب السامي البريطاني في فلسطين، الذي كان يمثل سلطة الانتداب. وفي آب/ أغسطس 1921، اتخذت بريطانيا العظمى قراراً مهماً بفصل شرق الأردن عن فلسطين، وتم تضمين الفقرة 25 من مشروع الانتداب، التي سمحت بإلغاء أحكام وعد بلفور فيما المتعلقة بأراضي الإمارة. وفي 24 تموز/ يوليو 1922، اعتمد مجلس عصبة الأمم هذا القرار (أنيس، 1967، 367-370).

كان أحد مجالات نشاط السياسة الخارجية لحاكم شرق الأردن يتعلق بالقضية الفلسطينية، وذلك استجابة لرغبة الملك في توسيع نفوذه نحو الغرب. وكانت هناك عدة أسباب رئيسية لذلك، منها الأهمية التاريخية والدينية للقدس، والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة. وخلال لقائه مع تشرشل في آذار/ مارس 1921، عبّر الأمير عبد الله عن رغبته في ضم فلسطين إلى أراضيه، ورغم أنه قوبل برفض قاطع، إلا أنه لم يتوقف عن محاولاته لتحقيق أهدافه من خلال الحوار غير المباشر مع الأطراف الثلاثة، المملكة المتحدة، والصهاينة، والعرب الفلسطينيين (الموسى، 1962، 252). ومن المثير للدهشة أن حاكم شرق الأردن واجه صعوبة أكبر في التوصل إلى اتفاق مع القوميين الفلسطينيين، الذين كان معظمهم يرفض الدخول في حوار مع حليف بريطانيا، مقارنة بقادة الجالية اليهودية في فلسطين، الذين رغم عدم رغبتهم في الخضوع لسلطة حاكم عربي، إلا أنهم كانوا مهتمين بإيجاد شريك في المنطقة.

وتدريجياً، تصاعدت المواجهة بين العرب واليهود في فلسطين. وبحلول عام 1929، اكتسبت الاحتجاجات ضد الصهيونية طابعاً سياسياً معادياً لبريطانيا، وبدأت تستخدم أساليب النضال ضد سلطات الانتداب، التي وجهت إليها اتهامات بإهمال حقوق السكان العرب الفلسطينيين. وكانت جميع الأحزاب والحركات السياسية في فلسطين تركز بدرجات متفاوتة على مقاومة الهجرة

اليهودية وعدم الاعتراف بسلطات الانتداب (القدومي، 2011، 129). وفي هذا السياق الأيديولوجي المشترك، اندلعت مواجهة سياسية بين عائلتين رئيسيتين هما الحسيني والنشاشيبي (نويهض، 1980، 319). ونتيجة لصراعهم على النفوذ، بدأت نجاحات القادة الصهاينة في توحيد المجتمع اليهودي، وتشكيل الهياكل الحكومية والعسكرية تتجاوز بشكل ملحوظ إنجازات العرب في هذا المجال.

الحاج أمين الحسيني، زعيم القوميين الفلسطينيين ومفتي القدس، كان معارضاً بارزاً للمخططات التوسعية لعبد الله بن الحسين. وفي نيسان/أبريل 1936، انتخب رئيساً للجنة العربية العليا لفلسطين، التي أصبحت الهيئة التنظيمية للحركة الوطنية العربية الفلسطينية (شبيب، 2009، 38). في المقابل، كان حزب الدفاع الوطني، الذي تأسس في كانون أول/ ديسمبر 1934، بقيادة راغب النشاشيبي، يمثل الخصم السياسي للمفتي ويدعم مصالح الأمير عبد الله. ويذكر أن النشاشيبي كان من كبار ملاك الأراضي في فلسطين.

اتخذت اللجنة العربية العليا أولى خطواتها بتنظيم إضراب عام للعرب في فلسطين، احتجاجاً على سياسات سلطات الانتداب وزيادة الهجرة اليهودية (حسن، د. ن، 191). وفي ظل الحاجة إلى تهدئة الأوضاع، أصدرت بريطانيا العظمى في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 1936 نداءً مشتركاً من قبل أربعة ملوك عرب، من بينهم ملك العراق، للدعوة إلى إنهاء الإضراب وتخفيف التوترات في المنطقة.

السعودية، أمير شرق الأردن وإمام اليمن، قدموا نداءً مشتركاً إلى اللجنة العربية العليا، دعوا فيه إلى إنهاء الإضراب والانتفاضة، مؤكدين على أهمية الاعتماد على النوايا الحسنة للحكومة البريطانية، التي وصفوها بالصديقة، ومعززين ذلك بوعد الاستمرار في دعم القضية الفلسطينية. ونجحت هذه المبادرة في تحقيق هدفها، حيث انتهى الإضراب العام رسمياً في 11 أكتوبر 1936 (زعيتر، 1979، 156).

في عام 1936، أرسلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق خاصة إلى فلسطين برئاسة اللورد بيل لدراسة الأوضاع المتوترة في المنطقة. وفي 22 يونيو 1937، أصدرت اللجنة تقريرها الذي أقر بعدم جدوى السياسة البريطانية في فلسطين، وأوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين: واحدة عربية وأخرى يهودية، مع دمج الجزء العربي من فلسطين بشرق الأردن (حسين، 2003، 46-47).

أثار تقرير اللجنة جدلاً واسعاً وتأثيراً كبيراً على انتفاضة العرب الفلسطينيين، التي تصاعدت وبلغت ذروتها في منتصف عام 1938. من جانبه، رفض الحاج أمين الحسيني بشكل قاطع

فكرة إقامة دولة يهودية، وبدلاً من ذلك، دعا إلى تأسيس دولة عربية واحدة تضم جميع أراضي فلسطين، مؤكداً على وحدة الأرض والشعب (توما، 1972، 234–235).

مع تصاعد الصراع العربي اليهودي وتزايد الاستياء من سلطات الانتداب البريطاني، أقدمت الحكومة البريطانية على مراجعة سياستها تجاه فلسطين. وفي نوفمبر 1938، أصدرت بياناً يوضح سياستها الجديدة، حيث رفضت مبدأ التقسيم ودعت ممثلي العرب الفلسطينيين والدول المجاورة واليهود إلى مؤتمر لمناقشة مستقبل فلسطين (غازي، 2016، 220). انعقد المؤتمر في لندن بتاريخ 7 فبراير 1939. لكنه فشل في تحقيق نتائج ملموسة، مما أدى إلى تفاقم التوترات بين القوى الغربية والعرب والصهاينة (فرسخ، 2008، 652).

خلال المؤتمر، قوبل مشروع الدولة الفيدرالية، الذي اقترحته بريطانيا، بالرفض من الحاج أمين الحسيني، ممثل العرب الفلسطينيين، وكذلك من مندوبي اليهود (الحوت، 1981، 571). وفي 17 مايو 1939، أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الذي نص على تقليل الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل كبير. بينما لقي هذا الإعلان ترحيباً من العرب، وواجه استنكاراً شديداً من الجالية اليهودية (White Paper, 1939, 167–174). ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من محرقة اليهود، أصبحت هذه السياسة البريطانية غير قابلة للتطبيق، مما أدى إلى إعادة تشكيل المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية.

بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت منطقة الشرق الأوسط تغيرات جوهرية أثرت بشكل عميق على مستقبلها. تمكن عبد الله بن الحسين من خلال مشاركة شرق الأردن في النزاعات، من تعزيز مكانته على المستويين الدولي والإقليمي. في المقابل، لجأ الحاج أمين الحسيني، الذي خابت آماله في السياسة البريطانية تجاه فلسطين، إلى التحالف مع ألمانيا النازية، الخصم الرئيسي لبريطانيا خلال الحرب. هذا التحالف أضعف مصداقيته بشكل كبير، ليس فقط لدى المجتمع الدولي وبريطانيا، بل أيضاً لدى شريحة من العرب الفلسطينيين، الذين بدأوا يظهرون تعاطفهم مع الأمير عبد الله.

مع تراجع القوى الأوروبية وبريطانيا العظمى، برزت الولايات المتحدة الأمريكية كزعيم جديد للعالم الرأسمالي، حيث شرعت في توسيع نفوذها الاقتصادي والعسكري بشكل منظم. في المقابل، رشح الاتحاد السوفييتي مكانته كقوة عظمى، بعد دوره الحاسم في تحقيق النصر في الحرب العالمية الثانية (الكيف، 1967، 150). إلا أن سعيه لإنشاء نظام اشتراكي عالمي، إلى جانب خطواته العملية لبناء كتلة من الحلفاء الأيديولوجيين، أثار قلقاً متزايداً لدى الأوساط السياسية في كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. ومع تغير موازين القوى، تكيفت السياسة الخارجية البريطانية مع الواقع الجديد، حيث أصبحت حقبة السيطرة الاستعمارية جزءاً من

الماضي. ونتيجة للظروف الدولية المتغيرة والأزمات الاقتصادية التي عصفت ببريطانيا، لم تعد البلاد قادرة على تحمل التكاليف الباهظة اللازمة للحفاظ على سيطرتها على الإمبراطورية.

في أواخر الأربعينيات، بلغت المواجهة العربية اليهودية في فلسطين ذروتها، وأصبحت لعقود طويلة عاملاً حاسماً في سياسة الشرق الأوسط على مختلف المستويات. ومع تدهور الأوضاع في الضفة الغربية عاماً بعد عام، أعلنت بريطانيا العظمى في فبراير 1947م عزمها عن التخلي عن الانتداب، معللة ذلك بعدم قدرتها على احتواء الصراع المتفاقم، وأبدت استعدادها لإحالة قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة (ألجابي، 1969، 7).

وفي 29 نوفمبر 1947، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 181 (II) الذي نص على تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، يهودية وعربية، بحيث يخصص 56% من أراضي الانتداب للدولة اليهودية و43٪ للدولة العربية، بينما منحت القدس وضعاً خاصاً لتكون تحت الإدارة الدولية (هواري، 2018، 2).

وضع جدول زمني لإنهاء الانتداب، حيث تقرر انسحاب القوات البريطانية، بحلول 1 أغسطس 1948، على أن يتم إعلان استقلال الدولتين في موعد أقصاه 1 أكتوبر 1948. وكان من المفترض أن تتولى لجنة فلسطين التابعة للأمم المتحدة تحديد الحدود النهائية للدولتين (الدر، 1972، 72).

مع تطور الأحداث، اتخذت المواجهات مساراً مختلفاً عما كان متوقعاً. فمنذ صدور قرار التقسيم، اندلعت موجة من الاشتباكات بين العرب واليهود، حيث واجهت قوات المقاومة العربية، التي كانت تعاني من ضعف التنظيم، هزائم متتالية، مما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الدول المجاورة. وفي أبريل 1948، أعلنت بريطانيا أن انتدابها على فلسطين سينتهي رسمياً في 14 مايو من العام نفسه.

في المقابل، رفضت جامعة الدول العربية بشدة قرار الأمم المتحدة رقم 181، وفي 29 أبريل 1948، قررت لجنتها السياسية أن تستعد الدول العربية للتدخل العسكري في فلسطين اعتباراً من 15 مايو، أي بعد يوم واحد من انتهاء الانتداب. وفي ليلة 14–15 مايو 1948، أعلنت القيادة المؤقتة للجالية اليهودية في تل أبيب قيام دولة إسرائيل. وفي اليوم التالي، دخلت الجيوش العربية، التي ضمت قوات من مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن والمملكة العربية السعودية، إلى فلسطين، حيث بدأت العمليات العسكرية ضد قوات الهاغاناه، التي كانت تمثل الذراع العسكري للدولة اليهودية، تحت قيادة الملك عبد الله الذي تم تعينه قائداً عاماً لقوات المشتركة (الشرع، 1997، 137–138).

إن رفض الانتداب لا يعني تخلي بريطانيا العظمى عن سياستها القائمة على وعد بلفور، الذي نص على دعم إقامة وطن قومي لليهود، مع ضمان الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية في فلسطين (سالم، 2005، 10). فقد سعت المملكة المتحدة إلى تحسين صورتها أمام العرب، بينما واصلت في الوقت ذاته دعم إسرائيل. مما جعل سياستها تبدو متناقضة في نظر الرأي العام الإقليمي، وأثار استياءً واسعاً. وأدت مجزرة دير ياسين وغيرها من الحوادث التي راح ضحيتها مدنيون على يد الجيش الإسرائيلي إلى موجة من الانتقادات ضد بريطانيا العظمى، التي أخفقت في حماية حقوق الفلسطينيين وأرواحهم (إلحنان، 2018، 110). وكان استمرار الوجود البريطاني في المنطقة مرهوناً إلى حد كبير بإرساء التعايش السلمي بين اليهود والعرب، من خلال إنشاء وحدات إدارية وفقاً لخطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين.

استمرت الحرب العربية الإسرائيلية الأولى حتى 23 أذار/مارس 1949، وأسفرت عن توسع إسرائيل بمقدار 6.7 ألف كيلومتر مربع، إضافة إلى فرض سيطرتها على الجزء الغربي من القدس. في المقابل، خضعت القدس الشرقية والضفة الغربية لسيطرة الأردن، بينما أدير قطاع غزة من قبل مصر. وانتهت الحرب بتوقيع اتفاقيات هدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وهي مصر ولبنان وسوريا، كما تم إبرام اتفاق مماثل مع شرق الأردن في 3 نيسان/أبريل 1949 في جزيرة رودس، حيث نصت الوثيقة على اعتراف الملك عبد الله في بسط سلطته على وسط فلسطين (سميث، 1991، 104).

لا شك أن الصراع العربي اليهودي في فلسطين شكل عاملاً رئيسياً في تراجع هيبة بريطانيا. وفي 9 نيسان/أبريل 1948، تعرضت قرية دير ياسين لهجوم شنته وحدات عسكرية يهودية غير نظامية، مما أدى إلى استشهاد 250 مدنياً، بينهم نساء وأطفال وشيوخ (صلاح، د. ت، 10).

أسهم دعم المملكة المتحدة للهجرة اليهودية، إلى جانب إخفاقها في التوصل إلى تسوية عادلة بين الأطراف المتنازعة، في تدهور صورتها كقوة غربية في أعين الجماهير العربية. وقد وصفت الأنظمة العربية التي سعت لتحقيق مصالحها الضيقة على حساب قضية فلسطين بأنها المسؤول الأول عن الهزيمة في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى. في الوقت ذاته، وجهت اتهامات علنية إلى بريطانيا بدعم قيام دولة إسرائيل وتجاهل الحقوق والمصالح للعرب في فلسطين.

لقد ساهمت المشاعر المعادية لبريطانيا والصهيونية، التي كانت سائدة في الدول العربية خلال القرن العشرين، إلى جانب تنامي النزعة القومية العربية في تلك الحقبة، في استحالة إقامة أي شكل من أشكال التعاون الوثيق بين الدول الإقليمية وبريطانيا العظمى.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

-كشفت الدراسة أن السياسات التي اتبعتها بريطانيا، وفي مقدمتها إصدار وعد بلفور عام 1917م، وما رافقه من دعم مكثف للهجرة اليهودية والاستيطان المنظم، كانت من العوامل الأساسية التي أدت إلى زعزعة الاستقرار في فلسطين. وقد ساهمت هذه السياسات في نشوء بيئة متوترة غذت النزاعات القومية، ومهدت الطريق لصراع طويل الأمد بين العرب واليهود على الأرض والهوية.

-أوضحت الدراسة أن بريطانيا انتهجت سياسات تمييزية ذات طابع استعماري، تمثلت في انحياز واضح للمشروع الصهيوني على حساب الحقوق الوطنية والسياسية للفلسطينيين. وقد أسهم هذا الانحياز في تعميق شعور الظلم لدى السكان العرب، وأدى إلى فقدان الثقة بالإدارة البريطانية، التي بات ينظر إليها كطرف غير محايد في إدارة شؤون البلاد.

-أظهرت الدراسة أن السياسات البريطانية تجاه فلسطين لعبت دوراً محورياً في إعادة تشكيل التوازنات السياسية في المنطقة، إذ دفعت الدول العربية إلى تبني مواقف موحدة ومعارضة للمشروع الصهيوني المدعوم من قبل بريطانيا، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري. كما أن هذا الانحياز البريطاني ساهم في استدعاء تدخلات دولية لاحقة، أسهمت في تعقيد المشهد الإقليمي، وأطالت أمد الصراع بدلاً من احتوائه أو حله.

-أظهرت الدراسة أن السياسات البريطانية في فلسطين شكلت دافعاً قوياً لنمو الحركات القومية في العالم العربي، حيث أسهمت في إذكاء الوعي القومي وتعزيز الخطاب المناهض للاستعمار. وقد أدى هذا المسار إلى تصاعد المشاعر الرافضة للنفوذين البريطاني والصهيوني على حد سواء، الأمر الذي جعل من الصعب، بل ومن غير الممكن، قيام تعاون إقليمي فعال مع بريطانيا خلال تلك الحقبة.

-سلطت الدراسة الضوء على عدد من الاتفاقيات والوثائق الرسمية، وفي مقدمتها وعد بلفور وصك الانتداب، وبينت أنها كانت منحازة في جوهرها، إذ افتقرت إلى مبادئ التوازن والعدالة. وقد ساهمت هذه السياسات في تغييب الحقوق السياسية والتاريخية للشعب العربي في فلسطين، ما عزز الشعور بالإقصاء وأدى إلى تعميق حالة الرفض الشعبي لتلك الاتفاقيات باعتبارها أدوات لفرض الهيمنة وتكريس الظلم.

-تؤكد الدراسة على ضرورة استخلاص الدروس من السياسات البريطانية في فلسطين، لما تحمله من عبر مهمة في فهم سبل التعامل مع القضايا الدولية، لا سيما في مناطق النزاع ذات الحساسية التاريخية والسياسية. وتشدد الدراسة على أن غياب العدالة والتوازن في مواقف القوى الدولية يؤدي إلى تفاقم الأزمات بدلاً من حلها، في حين يعد الالتزام بالإنصاف والحياد شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار وتعزيز فرص التسوية العادلة بين الشعوب.

التوصيات:

تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات المستخلصة من تحليل السياسة البريطانية تجاه فلسطين، وتداعياتها على تطور الصراع العربي الإسرائيلي خلال القرن العشرين.

-ضرورة إعادة تقييم السياسات والمواقف التي تبنتها القوى الدولية، وعلى رأسها بريطانيا، تجاه القضية الفلسطينية، بهدف الاعتراف بالمظالم التاريخية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني. والتأكيد على أهمية تصويب مسار التعاطي الدولي مع حقوق هذا الشعب مع مبادئ العدالة والشرعية الدولية.

-توصي الدراسة بضرورة دعم وتشجيع الأبحاث التاريخية والسياسية التي تتناول تأثير السياسات الاستعمارية في نشوء وتطور النزاعات الإقليمية، لما لها من دور أساسي في تعميق الفهم الموضوعي لهذه الصراعات. كما تؤكد على أهمية إرساء العدالة المعرفية في سرد الروايات التاريخية، من خلال كشف الجوانب المغيبة أو المشوهة بفعل الخطاب الاستعماري.

-تشدد الدراسة على أن تحقيق السلام وتسوية النزاعات في المناطق المتنازع عليها يتطلب من المجتمع الدولي الالتزام بالحياد والعدالة في مواقفه وسياساته. وتبرز أهمية استلهام العبر من التجربة البريطانية في فلسطين، باعتبارها نموذجاً يظهر كيف يمكن لانحياز السياسات الدولية أن يسهم في تأجيج الصراعات بدلاً من احتوائها.

-توصي الدراسة بضرورة دعم المبادرات التي تسعى إلى توثيق الرواية الفلسطينية ونشرها في الأوساط العلمية والإعلامية والدبلوماسية الدولية، باعتبارها ركيزة أساسية في مواجهة محاولات التهميش والتحريف التي طالتها عبر العقود. كما تدعو إلى تبني مقاربات معرفية عادلة تسهم في إبراز الحقائق التاريخية المرتبطة بالقضية الفلسطينية ضمن الخطاب العالمي.

-توصي الدراسة بأهمية إدراج موضوعات القضية الفلسطينية، لا سيما السياسات الاستعمارية وتبعاتها، ضمن المناهج الجامعية في تخصصات التاريخ، والعلوم السياسية، والعلاقات الدولية. ويأتي ذلك انطلاقاً من دور هذه المعرفة في بناء وعي نقدي لدى الأجيال القادمة، وتعزيز فهمهم للسياقات التاريخية والسياسية التي شكلت أحد أبرز الصراعات في القرن العشرين.

-تدعو الدراسة صناع القرار إلى استلهام الدروس المستفادة من التجربة البريطانية في فلسطين، لتجنب تكرار الأخطاء التاريخية عند التعامل مع النزاعات القومية والعرقية المعاصرة. وتشدد على أهمية أن تستند السياسات الدولية المستقبلية إلى مبادئ العدالة التاريخية واحترام حقوق الإنسان، بما يضمن معالجة جذرية ومنصفة لأسباب الصراع وتحقيق سلام مستدام.

المصادر والمراجع

المصادر:

-British White Paper, (1939), institute of international, London.

المراجع:

-أنيس، محمد. ورجب، السيد، (1967)، *المشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر*، دار النهضة، القاهرة.

-بوسعيد، خطار، (2004)، *عصبة العمل القومي ودورها في لبنان وسوريا 1933-1939م*، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

-توما، أميل، (1972)، *جذور القضية الفلسطينية*، مطبعة الاتحاد التعاونية، حيفا.

-ألجابي، حسن، (1969)، *قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي*، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

-حسن، محمد عبد الرحمن، (د. ت)، *العرب واليهود في الماضي والحاضر والمستقبل*، منشأة المعارف، الإسكندرية.

-حسين، غازي، (2003)، *الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الإمبريالية*، منشورات اتحاد الكتاب العرب، بيروت.

-الحوت، بيان نويهض، (1981)، *القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948م*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

-الدر، نقولا، (1972)، *هكذا ضاعت، وهكذا تعود*، دار النشر، بيروت.

-زعيتر، أكرم، (1979)، *وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918-1939م*، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

-سعادة، أنطون، (1975)، *الآثار الكاملة*، ج1، منشورات عمدة الثقافة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، د. م.

-شبيب، سميح، (2009)، *التاريخ الوطني الفلسطيني الحديث 1920-1950م*، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات فتح، بيروت.

-الشرع، صادق، (1997)، *حروبنا مع إسرائيل 1947-1973 معارك خاسرة وانتصارات ضائعة*، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

-صايغ، أنيس، (1966)، *الهاشميون وقضية فلسطين*، منشورات صحيفة المحرر والمكتبة العصرية، بيروت.

-صلاح، محمد، (د. ت)، *حرب فلسطين في مذكرات جمال عبد الناصر، يوميات محمد حسنين هيكل*، د. ن، د. م.

-عبوشي، واصف، (1985)، *فلسطين قبل الضياع*، رياض الريس للكتب والنشر، لندن.

-غازي، خالد محمد، (2016)، *القدس سيرة مدينة، عبقرية المكان*، وكالة الصحافة العربية، مصر.

-فرسخ، عوني، (2008)، *التحدي الاستجابة*، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت.

-القدومي، فاروق، (2011)، *المقاومة طريق العودة والدولة*، ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله.

-الكيف، وكارتسون، (1967)، *تاريخ الاتحاد السوفيتي*، دار التقدم، موسكو.

-محافظة، محمد أحمد، (1990)، *إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946م*، دار الفرقان، عمان.

-الموسى، سليمان، (1962)، *لورنس والعرب، وجهة نظر عربية*، د. ن، عمان.

-نويهض، عجاج، (1980)، *رجال من فلسطين*، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت.

المراجع المترجمة:

-سميث، باميلا آن، (1991)، *فلسطين والفلسطينيون 1876-1973م*، ترجمة: إلهام بشارة الخولي، دار الحصاد، دمشق.

المجلات:

-إلحنان، نوريت بيلد، (2018)، كيف يعلم الطغاة أطفالهم؟ شرعنة إقصاء الفلسطينيين الكتب المدرسية الإسرائيلية رمزياً ومادياً، *مجلة قضايا إسرائيلية*، العدد (69).

-هواري، يارا، (2018)، الاتحاد الأوروبي والقدس، إمكانية مقاومة، الشبكة، شبكة السياسات الفلسطينية.

-عريف، محمد عبد الرحمن، (2021)، مؤتمر القاهرة 1921م وقراراته المتعلقة بثورة العشرين في العراق، مجلة حضارة، العدد (24).